

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني في الجزائر بين التأثير والمواجهة

Illegal immigration and human security in Algeria between influence and confrontation

منصوري نوال¹، حقاني حليلة²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق mansouri.nawel@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق hagani.halima@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/03/01

تاريخ القبول: 2022/01/15

تاريخ ارسال المقال: 2021/12/02

* المؤلف المرسل

الملخص:

الهجرة هي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان نفسه، حيث كان هذا الأخير يهاجر من بلد إلى آخر دون أي وثيقة، فهي ظاهرة ساهمت في إعمار الأرض ولعبت دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والحضارات، أما في عصرنا الحالي تغير هذا المفهوم وأضحت الهجرة لها قوانين تضعها الدول.

فبرز نوعان منها: هجرة شرعية وغير شرعية، وهذه الأخيرة هي التي نحن بصدد دراستها والتي أصبحت ذات طابع أمني وعالمي يصعب تحديد حجمها، فارتبطت بمفهوم الأمن بكل أبعاده بما في ذلك الأمن الإنساني بحيث نحاول من خلال هذه الدراسة البحثية إبراز ما يضيفه الأمن الإنساني كآلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفعاليتها في التعامل مع أبعاد هذه الظاهرة التي استفحلت في دول شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ؛ الهجرة غير الشرعية؛ الأمن ؛ الأمن الإنساني.

Abstract:

Migration is a social phenomenon old man himself, as the latter migrated from one country to another without any document, it is a phenomenon contributed to the reconstruction of the land and played an important role in the convergence of groups of human diversity of cultures and civilizations, but in our time changed this concept and became a migration laws Controlled by States.

There are two types of legal and illegitimate migration, the latter being the ones we are studying and which have become of a security and global nature that are difficult to quantify; they have been linked to the concept of security in all its dimensions, including human security.

In this research we try to highlight what human security adds as a mechanism to confront the phenomenon of illegal immigration and its effectiveness in dealing with the dimensions of this phenomenon, which has escalated in North African countries in general and Algeria in particular.

Keywords: migration؛ illegal immigration؛ security؛ human security.

مقدمة:

الهجرة تعني في أبسط معانيها الانتقال من مكان إلى آخر فردياً أو جماعياً بحثاً عن وضع أفضل وبمرور الزمن تعددت أغراضها فمن هجرة لاستكشاف أراضي جديدة إلى هجرة للتبادل الحضاري والثقافي والاجتماعي وهجرة قسرية نتيجة أوضاع إنسانية وكوارث طبيعية أو نتيجة الحروب، لكنها كانت هجرة بسيطة لم تشكل أزمة. مع بروز التحولات الكبرى التي شهدتها العالم منذ بداية الألفية الثالثة وتفاقم تداعيات العولمة توسعت الهوة الاقتصادية والتنموية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو في طريق النمو، فتكونت رغبة شديدة لدى شعوب هذه الدول خاصة فئة الشباب للاستفادة من تطور الحاصل في الدول المتقدمة، وكذا الهروب من أوضاعهم عبر الهجرة بمختلف الطرق.

ونظراً للقيود التي تفرضها الدول المستقبلية على الهجرة برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي شكل عبئاً اقتصادياً من جهة وأضحى هاجساً أمنياً واجتماعياً من جهة أخرى على تلك الدول، فتحوّلت النظرة إلى الهجرة من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية وقضية عالمية معقدة ومتعددة الأبعاد يصعب تحديد حجمها. فلقد تزامنت هذه النظرة للهجرة كتهديد أمني مع تطور مفهوم الأمن بعد أن كان مقتصرًا على الدولة باعتبارها اللاعب الأساسي والوحيد في الساحة الدولية ليتسع ويضم قطاعات أخرى تمس بالإنسان وبيئته، صحته وراحته، وارتبطت بذلك قضايا الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن الإنساني.

تعتبر المنطقة المتوسطية من أهم المناطق التي تبرز فيها الهجرة غير الشرعية بشكل كبير، حيث تشهد منذ القديم موجات كبيرة من الهجرة، إلا أنه ارتفع في السنوات الأخيرة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا من شمال إفريقيا عبر دول المغرب العربي، فأصبحت هذه الأخيرة دول مصدرة ومستقبلة ودول عبور ومن بينها الجزائر التي تعتبر واحدة من أكبر ممرات العبور لعشرات المهاجرين إلى الضفة الشمالية للمتوسط ليس فقط منها بل من كل الدول الإفريقية

وفي سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة وارتباطها بالأمن الإنساني نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الأمن الإنساني في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة عدة فرضيات قابلة للصحة والخطأ وهي كالتالي:

- إن وجود أو غياب مقومات الأمن الإنساني في الواقع الجزائري قد يساهم في زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية وآثارها عليه أو الحد منها.

- كلما كان هناك تنسيق فعلي بين المناطق التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء كانت دول المنشأ أو دول العبور أو دول الاستقبال كلما كانت الحلول والاستراتيجيات المتبعة ناجحة.

المنهجية المتبعة:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج بما يتماشى مع طبيعة الموضوع وذلك كما يلي:

- في الجانب النظري اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بتعريف المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.
- وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لتشخيص علاقة التأثير والتأثر بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني في الجزائر وكيفية التصدي لهذه الظاهرة من منظور الأمن الإنساني ولقد وضعنا لهذا الموضوع خطة ترمي إلى معالجته من أكثر جوانبه أهمية وتمثل في:
 - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني
 - المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية
 - المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أبعاد الأمن الإنساني في الجزائر
 - المبحث الرابع: دور الأمن الإنساني في معالجة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني

إن موضوع الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من محددات انتقلت إلى صدارة الاهتمامات الدولية لأنها تدخل في نطاق التهديدات الأمنية الجديدة، ولقد تزامنت هذه النظرة مع التطور في مفهوم الأمن وظهر مفهوم الأمن الإنساني، وارتبطت بذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية بقضايا الأمن الإنساني لذا نحاول في هذا المبحث إبراز كل التعريفات الواردة عن الهجرة والهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني.

المطلب الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية نوع من أنواع الهجرة فإنه يجب التطرق في البداية إلى تعريف الهجرة كمصطلح عام ثم تعريف الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: مفهوم الهجرة

1. تعريف الهجرة لغتنا:

تحمل لفظة الهجرة معنيان أولهما: هجر الشيء ويعني الانقطاع عن الشيء.¹، أما معناها الثاني فهو الخروج من أرض إلى أخرى.²

2. تعريف الهجرة اصطلاحا:

هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى، والمهاجر في اللغة العربية تطلق هذه الكلمة على الوافد على الدولة والنازح منها على حد سواء.³

أما في اللغة الفرنسية فنميز بين مصطلحين بالنسبة "le migrant"، فعندما ينتقل إلى دولة أخرى يسمى بالنسبة للدولة الجديدة وافدا "immigrant"، أما بالنسبة لدولته الأصلية فهو نازح "Emigrant".⁴

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين لفظ الهجرة ولفظ غير الشرعية

بالنسبة للهجرة فقد سبق تعريفها أما لفظ غير الشرعية فإنه يدل على مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى إقليم السيادي لدولة ما.⁵

وتوجد عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية، الهجرة غير القانونية الهجرة السرية، ومصطلح الهجرة غير المنتظمة الذي جاء به "الدكتور إبراهيم عوض" مدير مركز الدراسات الهجرة بالجامعة الأمريكية⁶، وهناك مرادفات أخرى مثل مصطلح الحراسة المتداول في الشارع ووسائل الإعلام.⁷ هناك عدة تعريف للهجرة غير الشرعية تختلف باختلاف أبعادها وزوايا النظر إليها، من بينها:

تعريف الموسوعة السياسية: "هي الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا"⁸ تعرفها منظمة الهجرة الدولية بأنها "التنقل العابر للحدود أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة"⁹

بالنسبة للقانون الجزائري تعتبر الهجرة غير الشرعية حسب الأمر 211/66 المؤرخ في 21/07/1966 بأنها "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"¹⁰ وفي السياق الحديث عن الهجرة غير الشرعية لا بد من التمييز بين ثلاث أشكال من الدول:

دول تصدير: وهي الدول التي تعرف واقعا معينا مما يدفع بالعديد من مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية.

دول عبور: هي المحطة التي تكون في بعض الأحيان ضرورية للوصول إلى الدول المستقبلية

دول استقبال: تعتبر بالنسبة للمهاجر غير الشرعي محطة الوصول أو الاستقرار.¹¹

ومن خلال استعراض مختلف التعاريف للهجرة غير الشرعية يمكننا تقديم تعريف إجرائي لها كالتالي:

هي عبارة عن مغادرة شخص أو جماعة دولة ما باتجاه دولة أخرى مباشرة أو عن طريق دولة العبور دون التقيد بالإجراءات والقوانين المعمول بها دوليا الخاصة بدخول وخروج الأشخاص في كل من الدولة الأصل والدولة المستقبلية، والهجرة في حد ذاتها شرعية لكن الطريقة التي تمت بها هي التي غير شرعية.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم الأمن الإنساني

يعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة في مجال الدراسات الأمنية جاء في سياق مجموعة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة من جراء توسع مفهوم الأمن من جهة وظهور مخاطر أخرى تهدد حياة الإنسان بحد ذاته ومع بروز ما يسمى بالعبولة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني

ليس هناك تعريف متفق عليه لهذا المفهوم بالرغم من الإجماع على أن وحدة التحليل الأساسية هي الفرد

1. التعريف الضيق للأمن الإنساني:

هناك تعريفات أعطت معنى ضيق للمفهوم، فالبعض منها ركز على العنف كمحور للمفهوم كتعريف كيث كريسي بأنه: "التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة" والبعض الآخر ركز على العلاقة بين الأمن الإنساني

والأمن القومي، من بينها تعريف جورج ماكلين: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد." ¹²

2. التعريف الموسع للأمن الإنساني:

هناك مجموعة من الدراسات التي قدمت تعريفات موسعة للمفهوم كانت البداية مع محبوب الحق وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي أكد أن محور الأمن يجب ان ينتقل إلى ضمان أمن الافراد من مخاطر متنوعة.¹³

أما المبادرة الرئيسية للتعريف بالأمن الإنساني فتتمثل في التقرير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التنمية البشرية في سنة 1994 حيث جاء فيه بأن الأمن الإنساني يعني شيئين أساسيين هما "التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف".¹⁴

ولقد حدد التقرير سبعة أبعاد ومستويات تشكل محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي.¹⁵

الفرع الثاني: أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني:

تولت دولتان زمام المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي هما اليابان وكندا.

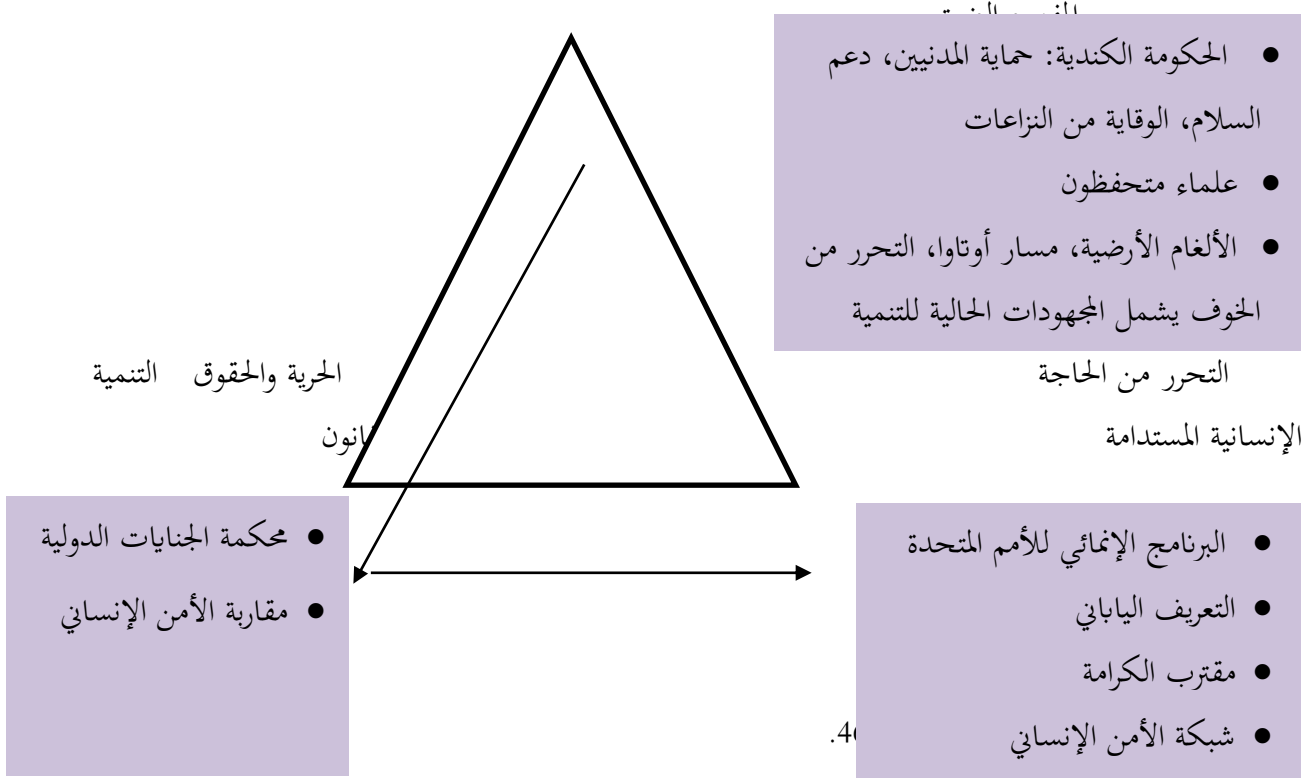
فالرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني اتسمت بالاتساع وقامت بشكل أساسي على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفها الأساسية للإنسان الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والغذائية.

وتجلى هذا الاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني في عام 2000.

أما الرؤية الكندية فركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل كمكافحة انتشار الألغام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و إصلاح القطاعات الأمنية.¹⁶

ولتنظيم أدبيات الأمن الإنساني جمع اوسلر هامبسون (Osler Hampson) الأستاذ المستشار في جامعة كارلتون مختلف التعريفات التي تناولت المفهوم في مثلث مشكل من ثلاث أضلاع مترابطة يتمثل في: سلامة الأفراد (التحرر من الخوف)، المساواة والعدالة الاجتماعية (التحرر من الحاجة)، الحقوق وحكم القانون (الحرية) التي تتحقق بواسطة الوقاية من النزاعات والتنمية الإنسانية واحترام حقوق الإنسان كما هو مبين في الشكل (1) أدناه ¹⁷

الشكل رقم (1) مثلث هامبسون لتعريفات الامن الإنساني



المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر

مما لا شك فيه أن قرار الهجرة هو قرار شخصي سواء كانت الهجرة شرعية أو غير شرعية، لكن هناك عوامل تتحكم في هذه الظاهرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

المطلب الأول: العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية:

هناك مجموعة من العوامل تتضافر فيما بينها مفضية إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي:

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية وذلك لقد رتھا على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة، ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو بلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر.¹⁸

وتتمثل أيضا في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، قلة فرص العمل، انخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين.¹⁹

بالإضافة إلى ضعف سياسات التكوين المهني والجامعي، فما يميز الجامعة الجزائرية ومختلف مراكز ومعاهد التكوين هو العدد الهائل من الخريجين في كل سنة، وبالمقابل عدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على استيعاب الجزء الأكبر منهم.²⁰

ويعود تحول الجزائر من دولة عبور إلى استقرار بالنسبة للمهاجرين الأفارقة إلى أسباب عديدة خاصة بوضعية المهاجرين في بلدانهم الأصلية أولاً، وأخرى بالجزائر وثالثة تتعلق بالضفة الشمالية للمتوسط ففي دراسة قام بها الباحث نصر الدين حمودة، لصالح مركز (KARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن (21%) من المهاجرين أجابوا بأن سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساساً لنقص العوائد في دولهم الأصلية التي لا تكفي لإعالة أسرهم، ثم البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية (43.1%) من الحالات. أما الأسباب الأمنية والسياسية فكانت ثانوية. فالوضع الأمني حفز (4.3%) فقط، والأوضاع السياسية كانت سبباً لهجرة أقل من (2%) من المهاجرين، وهناك أسباب تتعلق بالجزائر؛ فتحسن الوضع الأمني والاقتصادي - نسبياً- وفر فرصاً للمهاجرين الأفارقة للعمل، لا سيما في ظل عزوف الشباب الجزائري عن العمل في مجالات معينة، كالأشغال والبناء، أما العامل الثالث فيتمثل في غلق الحدود الأوروبية وتجريم الهجرة.²¹

الفرع الثاني: الدوافع السياسية:

تعد أهم العوامل المساهمة في تزايد حدة الظاهرة، حيث تعتبر هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركات الإنسانية المعيرة عن عدم إنتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان وذلك ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أفضل وهذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة حتى وإن كان على حساب فقدان حياتهم.²²

فالشباب المقصي من الدورة الإنتاجية، ومن دورة توزيع الثروات في وطنه، ناظم على الوضع القائم (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً)، وغير مؤطر. وعليه، في ظل انسداد الأفق الاقتصادي والسياسي، فالشباب الناظم على الوضع القائم أمام خيارين: أن يصب غضبه على السلطة السياسية، في انتفاضات شبابه كما حدث في بعض المدن العربية أو أن يغادر أوطانه.²³

كما تشكل النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية واحداً من أكبر العوامل التي تصنع الهجرة خصوصاً "الهجرات داخل إفريقيا" والتي تعرف بـ "الهجرة القسرية".²⁴

ناهيك عن تزايد نشاطات العصابات الإجرامية العاملة في مجال تهريب البشر، فقد تمكنت فرقة البحث والتدخل التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية لعين تموشنت في الجزائر، في 14 سبتمبر 2020 بالتنسيق مع وحدة حرس السواحل بميناء بوزجار، من تفكيك شبكة وطنية متخصصة في تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية عن طريق الإبحار السري مقابل مبالغ مالية انطلاقاً من السواحل الغربية للدولة، حيث يتم استدراجهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أسهمت في تزايد الظاهرة.

إضافة إلى التغييرات السياسية في الجزائر بعد حراك 22 فبراير (شباط)، والتي لم تكن في مستوى التطلعات المأمولة، وقد أفرزت فقدان الأمل والثقة في المسارات كلها، ضف إلى ذلك أزمة كوفيد-19 التي كان لها تأثير مباشر في الشباب لأن غالبيتهم تعمل في القطاع غير الرسمي، وقد تجاهلتهم الحكومة ولم تقدم لهم يد العون.²⁵

الفرع الثالث: الدوافع الاجتماعية والنفسية:

فيما يلي عرض لبعض المشكلات التي تعد أسبابا هامة للجوء الشباب للهجرة غير الشرعية.

1. مشكلة النمو السكاني:

إن النمو السكاني الذي هو في تزايد مستمر وأصبح يمثل سببا هاما من أسباب الهجرة غير الشرعية.

2. مشكلة التفكك الأسري:

والتي تشير إلى سوء تكيف الأفراد وانحلال يصبب الروابط الأسرية، فالهجرة غير الشرعية تعتبر أحد الانعكاسات الأساسية لاختلال العلاقة بين أفراد الأسرة وانحيار الروابط الأسرية. وهناك أيضا دوافع نفسية لهجرة الشباب غير الشرعية ولدت نتيجة البطالة والفراغ الذي يعانونه مما تسبب لهم في حالة من الاكتئاب وهذا هو الدافع للهجرة بحثا عن حياة أفضل.²⁶

ومن جهة أخرى، صرح عبد الكريم حمزاوي وهو خبير اجتماعي في حوار له مع قناة النهار الجزائرية "أن من أهم أسباب عودة ظاهرة الهجرة غير شرعية بشكل كبير في الفترة الأخيرة يتمثل في " البحث عن قيمة الإنسان، وهذه القيمة لها مؤشرات مثلا الرعاية الصحية، الرعاية التربوية، السكن «. في حين يرى رابح لوصيف وهو خبير نفسي اجتماعي أن أهم سبب هو: نشر ثقافة الهجرة غير الشرعية بين أوساط الشباب أو ما يسمى بتأثير الجماعة.²⁷

المطلب الثاني: العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية:

وتتمثل في التحفيزات التي تقدمها البلدان المستقبلية للهجرة بالنسبة للمهاجرين، ويمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: صورة النجاح الاجتماعي:

وهو ما يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء إجازته، التي تساعد على تشجيع السفر بأي طريقة ولو كانت غير مشروعة.²⁸

الفرع الثاني: القرب الجغرافي

إذ يعمل القرب أو البعد الجغرافي على تحديد مستويات الهجرة فكلما كانت بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين قريبة كلما شجع ذلك على الهجرة.²⁹

كما إن اختيار الجزائر من طرف المهاجرين غير الشرعيين كان بسبب عوامل جغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوروبي باعتبارها بوابة العبور إلى الضفة الأخرى.³⁰

الفرع الثالث: تأثير تكنولوجيات الإعلام الحديث

أكد خبراء شاركوا في مؤتمر احتضنته مدينة لاهاي سنة 2010 حول الهجرة غير الشرعية، أن الشباب في دول جنوب المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين

أو المهاجرين في أوروبا بحثا عن فرص الهجرة وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية.

وهناك صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع خاصة بالترويج للهجرة غير الشرعية.³¹

كما ساهمت تطبيقات الهاتف الذكي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى حد كبير، حيث فتحت

فضاءات للشباب ما جعلهم يعيشون في عالم مثالي، يرسم لهم العيش في رفاهية وعز، أفضل من الوطن الأم.³²

الفرع الرابع: عوامل النداء

وتتلخص أساسا في السياسات الصارمة بخصوص الهجرة أو السفر إلى هذه الدول، حيث أصبحت قوانين

الهجرة أكثر تشدد عما كانت ليه من قبل تجاه دول جنوب المتوسط، فالحاجة إلى اليد العاملة لم تعد كذي قبل،

فدول الاتحاد الأوروبي تغيرت احتياجاتها مع تطورات الحاصلة في المجتمع الدولي.

لذلك نجد السياسات الأوروبية الحديثة للهجرة قائمة على التضييق في مجال الهجرة الشرعية من خلال

تشديد الإجراءات وفرض شروط صعبة ومحددة للحصول على التأشيرة أو ترخيص الإقامة، والهجرة غير الشرعية

هي بطبيعتها رد فعل لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبية في وجه الهجرة الوافدة إليها من الضفة

الجنوبية للمتوسط.³³

ومن جهة أخرى تدفع صعوبة الحصول على التأشيرة إلى الاستعانة بخدمات مهربي الأشخاص من أجل

إنجاح الرحلة.

وينجر عن تشديد الرقابة على الحدود المهربيين إلى البحث في كل مرة عن طرق جانبية غير معروفة لتأمين

دخول الأشخاص، وبطبيعة الحال فكلما طال الطريق كلما ارتفعت تكلفة التهريب وزادت الأخطار على

المهاجرين السريين وتعرضوا للمعاملات المهينة.³⁴

ومع ذلك هناك بعض الدول التي تسمح باستقبال المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وهو ما ينطبق على

قبرص، والتي تعد الدولة الأولى في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد طالبي اللجوء قياساً إلى عدد السكان.

ووفقاً لوزارة الداخلية القبرصية، فقد ارتفعت طلبات اللجوء في قبرص من 2.253 طلباً في عام 2015

إلى 13.648 في عام 2019، أما تركيا فبعدما كانت تستقبل المهاجرين واللاجئين القادمين من بعض بؤر

الصراع في ليبيا وسوريا لكنها بدأت تسمح لبعض اللاجئين بالمغادرة إلى اليونان، منذ شهر فيفري 2020،

والذين يضمون مهاجرين غير الشرعيين.³⁵

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أبعاد الأمن الإنساني في الجزائر

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا كبيرا للأمن الإنساني بصفة عامة، وتهديدا للأمن الإنساني للجزائر بصفة

خاصة لكونها دولة مصدرة وعبور واستقبال، بحيث ترفع من حدة التهديدات التي تواجهها هذه الأخيرة مما يؤثر

على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني في الجزائر، لذلك سيخصص هذا الجزء من الدراسة للحديث عن انعكاسات

وتداعيات الهجرة غير الشرعية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني في الجزائر

المطلب الأول: الانعكاسات المرتبطة بالأمن الشخصي والصحي:

تؤثر الهجرة غير الشرعية سلبا على الأمن الإنساني للمهاجرين بسبب الأخطار التي تقوض أمنهم أثناء عملية الهجرة غير الشرعية، بحيث يتأثر أمنهم الشخصي بتهديدات مثل: العنف الجسدي، ويتدهور أمنهم الصحي بسبب الإبحار في ظروف صعبة

كما تؤثر كراهية الأجانب والتمييز العنصري على التحرر من الخوف عند المهاجرين غير الشرعيين وهذا ما يعود سلبا على أمنهم الإنساني في الدول التي يقصدونها.³⁶

وتؤكد خطورة الهجرة غير الشرعية أيضا من خلال ارتباطها بتجارة البشر، الاستغلال الجنسي الدعارة.³⁷ ومن جهة أخرى فإنّ للهجرة غير الشرعية تأثيرات سلبية على الأمن الشخصي لمواطني دول المقصد أو العبور بحيث أنّ الهجرة بصفة عامة كفاعل عبر دولتي تعتبر تهديدا مباشرا وغير مباشر للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط مع مختلف أشكال العنف المادي الذي يستهدف الأمن الشخصي للمواطنين ومنه أمنهم الإنساني في شقه المتعلق بالتحرر من الخوف، بسبب الجرائم التي يرتكبها المهاجرين غير الشرعيين ضد المواطنين³⁸

وبالنسبة للأمن الصحي فإن تواجد أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين داخل الدولة يؤدي حتما إلى تهديد الأمن الصحي لها. فأولئك المهاجرون يشكلون مصدرا للعديد من الأمراض والأوبئة؛ سواء تلك التي يحملونها معهم من دولهم التي غالبا ما تكون الرعاية الصحية فيها متدهورة بفعل النزاعات والصراعات المختلفة، أو بفعل الفقر والتخلف كالأزمات الوبائية، أو حتى تلك التي يكتسبونها في طريق الهجرة نحو دولة المقصد أو العبور.³⁹

ناهيك عن قيام المهاجرين غير الشرعيين ببعض الممارسات التي تؤدي إلى أضرار صحية، مثل الدعارة التي تمارسها بعض النساء المهاجرات وما ينجم عنها من انتقال وانتشار الأمراض الجنسية كالإيدز.⁴⁰ بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصدية، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها مما أثار سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية نتيجة الاختلالات التي أحدثتها العدد الهائل من النازحين.⁴¹

المطلب الثاني: الانعكاسات المرتبطة بالأمن السياسي

أبرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية إلى الجزائر تداعيات أثرت على أمنها السياسي وتبرز هذه تداعيات وانعكاسات من خلال نقل الحروب والنزاعات للدول المستقبلية، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصليين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي.⁴²

ويشكل وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة المستقبلية لهم خرقا لسيادتها نظرا لدخولهم بطريقة غير مشروعة إلى هذه الدول.⁴³

كما تؤثر تدفقات الهجرة غير الشرعية في علاقات الجزائر بالدول المغاربية، حيث تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة غير الشرعية بجدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل هذه الظاهرة ورقة ضغط بيد أوروبا.⁴⁴

أما فيما يخص الآثار الأمنية فتعتبر الهجرة الآتية من إفريقيا من أهم التهديدات للأمن القومي الجزائري نظرا لطبيعتها السرية العبر وطنية وصعوبة مراقبتها إضافة إلى تأثيرها على الوضع الداخلي لارتباطها في كثير من الأحيان بظاهري الإرهاب والجريمة المنظمة.⁴⁵

يشكل التواجد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين على أقاليم الدول المستقبلية ودول العبور مصدر تهديد دائم لأمن واستقرار هذه الدول، فالتدفق الكثيف والمتسارع لمعدلات الهجرة غير الشرعية يسهم في اختلال قدرات الدول المستقبلية على استيعاب تدفقات المهاجرين والتكفل التام بمتطلباتهم الأساسية.

الأمر الذي يؤدي بهؤلاء للانحراف بسهولة لسبيل الجريمة لكسب العيش والحصول على المال بأي الطرق الممكنة كالسرقة والسطو والمتاجرة بالمخدرات والممنوعات والممارسات الشاذة.

وبصرف النظر عن سهولة انقياد المهاجرين غير الشرعيين تجاه الجريمة، فإن ممارسة الهجرة غير الشرعية غالبا ما تقتزن بحالات وظواهر إجرامية خطيرة من قبيل شبكات التهريب والجريمة المنظمة، التي تجرد في وضعية المهاجرين الهشة سببا سهلا للاستغلال والابتزاز.

وبالنسبة لجريمة تهريب المهاجرين فهي تشكل خطرا جسيما على أمن واستقرار الدول، فضلا عن كونها أهم أسباب تفاقم الهجرة غير الشرعية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة تداخل عمليات الهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي نحو الأقاليم الأوروبية بشبكات تهريب المهاجرين في تزايد مستمر وهو ما يؤثر مباشرة على أمن الدول المعنية بحركة الهجرة ككل لاسيما دول العبور، من حيث تفشي نشاط الجريمة المنظمة المرتبط بانتشار شبكات تهريب المهاجرين كالاتجار بالبشر والمتاجرة بالمخدرات وحتى التورط في أعمال الارهاب، مما يسهم في زعزعة استقرار الأمن والنظام العام في الاقليم الوطني.⁴⁶

المطلب الثالث: الانعكاسات المرتبطة بالأمن الاقتصادي

للحجرة غير الشرعية تأثير كبير على الجانب الاقتصادي للجزائر فزيادة المهاجرين الأفارقة يزداد الخطر على الاقتصاد الوطني، بتوفير يد عاملة رخيصة ومنافسة لليد العاملة المحلية، مما يشكل خطرا على سوق العمل وانتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري.⁴⁷

ذلك أن المستخدمين يميلون لتشغيل اليد العاملة السرية على حساب اليد العاملة الوطنية، وذلك راجع لتدني الأجور التي ترضي المؤسسات المشغلة، وطبيعة العمل القاسية التي ينفر منها العمال المحليون، فضلا عن سهولة عملية تشغيل وطرد المهاجرين لعدم خضوع العلاقة لعقد عمل قانوني.

فالعمل الموازي له آثار سلبية على سوق العمل بحيث يؤدي لاستبدال العمالة الوطنية بالمهاجرين غير الشرعيين، نتيجة قبولهم العمل بأجور متدنية، فضلا عن غلق أو تضيق سبل تشغيل العمالة الأجنبية المقيمة بصفة قانونية في مناصب شغل التي اعتاد المهاجرون العمل فيها، كأشغال البناء لوجود وفرة من المهاجرين غير الشرعيين الذي لا يرتب تشغيلهم نفس تكاليف العمالة القانونية.

وفي الوقت الذي صار فيه السوق الموازي عامل جذب للعمالة المتسللة للدولة، فإن العمالة الفوضوية تعد في الوقت نفسه عامل عبء على المرافق العمومية ونمط تقديم الخدمات.⁴⁸ ويقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير وسائل الاحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق الموازية (السوق السوداء)، والمتاجرة بالمخدرات، وتبييض الأموال التي حصلوا عليها من الأعمال غير المشروعة، مما يؤدي إلى عرقلة عملية التسيير الاقتصادي.⁴⁹

المطلب الرابع: الانعكاسات المرتبطة بالأمن المجتمعي:

يمكن التعرض لانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري من خلال ما يلي:

- الإخلال بالتوازن الديموغرافي نتيجة ظهور جيل جديد من المهاجرين غير الشرعيين (عائلات مهاجرة) كما أن تعدد الجنسيات والذي فاق 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست وإليزي ومغنية نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الرذيلة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع إضافة إلى ظواهر التشرذم والتسول والبناءات القصدية الفوضوية.⁵⁰
- تهديد الهوية الوطنية بالانحلال نتيجة تداخل الثقافات والعادات الجديدة وتأثيرها على الاستقرار المجتمعي والثقافي الذي ينطبع به نسيج المجتمع المحلي.⁵¹
- إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يمثله نزوح اللاجئين من تأجيج مشاعر الانفصال.⁵²
- مشكلة الاندماج وذلك من خلال الصعوبات التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلية، وخاصة أنهم لا يحملون السند القانوني لتواجدهم في هذه الدول.⁵³

المبحث الرابع: دور الأمن الإنساني في معالجة الهجرة غير الشرعية

من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز دور الأمن الإنساني كمقاربة تشمل أبعاده جميع جوانب حياة الأفراد في مواكبة تطور مسار الهجرة غير الشرعية وإيجاد أحسن الطرق للتعامل مع هذه الظاهرة، بحيث أن وجود مقومات الأمن الإنساني في المجتمع يمكن أن تساهم بشكل كبير في التحكم في الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية واللاأمن إنساني

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عابرة للحدود موجودة في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وفي إفريقيا أيضا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج، إفريقيا الجنوبية، نيجيريا.⁵⁴

فالهجرة غير الشرعية هي في الأساس نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد ما يجعل منها هدفا ووسيلة في آن معا لتحسين الظروف المعيشية حتى لو انطوى ذلك على مخاطر من خلال الإبحار بقوارب خشبية لا تتوفر على أدنى درجات السلامة والأمان.

من هذا المنطلق فلمواجهة أخطار هذه الظاهرة والحد من استفحالتها لابد من البحث في دوافعها وأسبابها ومحاولة تحسين الظروف والقضاء على مسببات الهجرة غير الشرعية وبما أن اللاأمن إنساني هو دافع من دوافع الهجرة غير الشرعية فأبي تهديد ينشأ عنها قد يكون مصدره الأمن الإنساني أو أي بعد من أبعاده المختلفة. فيلى جانب الأمن الاقتصادي (ضمان الحد الأدنى من الدخل) يشمل مفهوم الأمن الإنساني، الأمن الصحي (الرعاية الصحية والسلامة من الأوبئة والأمراض) والأمن البيئي (ماء نظيف وهواء نقي) وأمن غذائي (توفير فرص متكافئة كافية من الغذاء) وأمن شخصي (الامن من العنف المادي والمعنوي) وأمن مجتمعي (أمن الهوية الثقافية) وأمن سياسي (حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان).

فالمواطن في الأساس هو محور الأمن الإنساني وغايته النهائية فالتركيز على الحلول الأمنية دون أن تشمل تحسين مستوى معيشة الأفراد بما يتناسب مع المعايير الدولية في مجالات الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحية وحتى الثقافية غير كفيل بالقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ترجع بالأساس إلى وجود اختلالات داخل المجتمع نابعة من سوء عملية توزيع الموارد داخل الدولة⁵⁵.

وبما أن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة لأسباب انعدام الأمن الإنساني في مختلف أبعاده السبعة، لذلك يجب تبني مقاربة تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية من أجل التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير وهذا طبقاً لمفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية والمادية.⁵⁶

المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بحقوق الإنسان والتنمية

إنّ الأمن الإنساني يكمل أمن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوي التنمية الإنسانية فهو يسعى إلى حماية الناس من التهديدات المختلفة، كما يسعى إلى تمكينهم من أن يتصرفوا لصالحهم ومن ثم فالأمن الإنساني يجمع بين عناصر هي: الأمن والحقوق والتنمية الإنسانية.

الهجرة غير الشرعية هي نتيجة أو انعكاس لحالات اللاأمن الإنساني بمستواه المطلق أو النسبي في الدول المنشأ لهذه الظاهرة والتي تتكون نتيجة لمجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر سلباً على كل من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف والعيش بكرامة، مما يشكل عوامل وأسباب تدفع الأفراد إلى الهجرة خارج أوطانهم ولو بطريقة غير شرعية بحثاً عن حياة أفضل وأمنة.

للحجرة غير الشرعية علاقة وثيقة بحقوق الإنسان والتي تعتبر جوهر الأمن الإنساني، حيث تعد هذه الظاهرة نتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤثر على مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان وأيضاً نتيجة للانتهاكات الخطيرة لهذه الحقوق.⁵⁷

الجدير بالملاحظة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤثر أيضاً على مصداقية قضية حقوق الإنسان التي تدعوا لها الدول الأوروبية ودول الشمال بصفة عامة وتنادي بها المنظمات الدولية، إلا أن ما يحدث المهاجرين غير

الشرعيين من انتهاك لحقوق الإنسان يفرض ازدواجية المعايير الدولية في تطبيق هذا المفهوم وممارسة الانتقائية في الدفاع عنها.⁵⁸

وعلى اعتبار أن الأمن الإنساني شرطا ضروريا لتحقيق التنمية فلا يمكن إحداث مستويات معينة من التنمية في ظل غياب الأمن الإنساني، فبقاء الإنسان هو شرط ضروري للتنمية باعتباره أحد مكوناتها فهناك علاقة تفاعلية بينهما لأنه من دون الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق تنمية فهما وجهان لعملة واحدة. هذا ما أكدته روبرت مكنمارا بأن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يكون أمن وعلى هذا الأساس فإن مهددات الأمن الإنساني هي أيضا من معوقات التنمية، لذا نجد أن الهجرة بالصفة عامة باعتبارها من ضمن تحديات الأمن الإنساني وتؤثر عليه، فهي أيضا لها انعكاسات سلبية أو ايجابية على التنمية وقد تتسبب في تراجعها أو تدهورها من جهة أو ارتفاع نسبها من جهة أخرى حسب الدول المستفيدة منها.⁵⁹

المطلب الثالث: ترقية الأمن الإنساني كآلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد اقترح باري بوزان ثلاثة عوامل تساهم في استراتيجية لبناء الأمن في بعده الإنساني، العامل الأول هو التقدم التقني في صناعة الأسلحة التي أصبح من الممكن التحكم في توجيهها نحو أهداف معينة. العامل الثاني وهو المحتوى الأخلاقي للسياسة الدولية الذي بدأ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1945 وبعد الحرب الباردة أصبحت حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية وحماية الجنس البشري وتجريم التطهير العرقي، موجات قوية للسياسة الدولية في العالم المعاصر.

والعامل الثالث هو التحديد الحضري لطبيعة العدو في منظور الحكومات الغربية والذي يخدم على نحو مناسب مصالحها ويقلص من دائرة العداء الشعبي ضدها عبر العالم.⁶⁰

وعلى هذا الأساس فيمكن الاعتماد على ترقية الأمن الإنساني كآلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني للأفراد والدول والتي تتطلب بالضرورة الارتكاز على وسائل هي: ترقية التنمية الإنسانية وترقية حقوق الإنسان وترقية التنمية السياسية.

بحيث تكون ترقية التنمية الإنسانية بالعمل على تحقيق الحاجات الإنسانية وبشكل منصف ومستديم وفي إطار نظام ديمقراطي ومشاركة فعالة على كل المستويات.

أما ترقية التنمية السياسية فهي تتجسد في التعاون بين الدول والاعتماد على المؤسسات الدولية والشبكات والتحالفات وكذا المنظمات الدولية لمواجهة هذه التهديدات، أما ترقية حقوق الإنسان فتكون بضرورة الانتقال من مستوى الاعتراف القانوني إلى التمكين ومنه الانتفاع ذو الجودة بحقوق الإنسان.

ويمكننا القول بأن ترقية الأمن الإنساني تتحقق من خلال ترقية مستوياته بالاعتماد على آليات الحماية والتمكين، وذلك من خلال إتباع مقاربتين الأولى: مقارنة حقوقية حمائية والثانية: مقارنة تنموية مستدامة.

حيث تركز المقاربة الأولى على حماية وترقية حقوق الإنسان قبل نشوء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أي استراتيجية استباقية والتي يجب على كل فواعل الأمن الإنساني العمل بها على كل المستويات سواء الدولية

أو الوطنية، لذلك فإنّ استراتيجيات الدول في التعامل مع هذه الظاهرة يجب أن تراعي منظور حقوق الإنسان وذلك بضرورة الانتفاع بالحقوق مما يساهم في تحقيق بقاء الفرد وصون كرامته وضمان استقراره، وأيضا حماية وترقية حقوق الإنسان للمهاجرين.

أما بالنسبة للمقاربة الثانية المتعلقة بالتنمية المستدامة فهي وسيلة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، من خلال التركيز على: الحاجات الأساسية والإنصاف والاستدامة والمشاركة، وذلك من أجل تحقيق التحرر من الحاجة وهذا ما تبنته المقاربة اليابانية وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لهذا فإن استعمال هذه المقاربة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية يجب أن تتبناه كل فواعل الأمن الإنساني، بحيث تكون في شكل استراتيجيتين: الأولى طويلة المدى وذات منطق استباقي هدفه العمل على منع حدوث الحركات المنتجة لأسباب اللأمن الإنساني والثانية قصيرة المدى ذات منطق وقائي هدفها التعامل مع أسباب الهجرة غير الشرعية.⁶¹

خاتمة:

نستخلص من هذه الورقة البحثية انه يتطلب تجسيد الأمن جهود العديد من الفاعلين وعلى عدة مستويات بدءا من الفرد وصولا إلى المستوى العالمي، بالإضافة إلى خطط واستراتيجيات متعددة الميادين من خلال تبني المنظمات الإقليمية والدولية لمفهوم جديد برز في فترة ما بعد الحرب الباردة ألا وهو الأمن الإنساني الذي جاء في محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن من أجل التصدي للتهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي من بينها الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة معقدة يقتضي فهمها تبني منظور عالمي فعال وهو ما يمتاز به الأمن الإنساني من أجل تحديد المتغيرات المتحركة في هذه الظاهرة وضبط الحركات المنتجة للأمن الإنساني والتي تدفع إلى بروز أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية ومن ثم فتبني مقاربة الأمن الإنساني وتحقيق أبعاده من قبل كل فواعل القانون الدولي يمكن أن يكون الوسيلة التي تقف أمام تدفقات المهاجرين غير الشرعيين وسبيلا للحد من مخاطر هذه الظاهرة على الفرد والدولة والعالم برمتها، بخلق سياسة تنموية تستنفد الإمكانيات البشرية والموارد الأولية الموجودة في إفريقيا، وبحكم انتماء الجزائر إلى هذه المنطقة فهي تعاني أيضا من هذه الظاهرة، لذا استوجب عليها وضع استراتيجية فعالة لمواجهتها خاصة وأنها أصبحت من أهم مناطق العبور إلى أوروبا بل مؤخرا تحولت إلى منظمة استقبال المهاجرين الأفارقة بغض النظر عن أنها بلد مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

فشاسعة الحدود الجزائرية و فراغها الاستراتيجي يحتم عليها بذل الجهود في تنمية المناطق الحدودية وإعمار المناطق الصحراوية لتغطية الانكشاف الأمني والاستراتيجي، وإعادة النظر في الترتيبات الدفاعية للدولة الجزائرية وتفعيل الأداء الدبلوماسي أكثر، إضافة إلى شراكة تعاونية متبادلة وليست لصالح طرف دون الآخر مثلما عمدت إليه الشراكة الأورو متوسطية، فبناء الأمن الوطني وتحقيق سياسة الحفاظ عليه لن يتم إذا ما اتسعت الفجوة وتمددت الهوة بين السلطة والمجتمع، ذلك أن أمن الدولة إنما يقوم على سواعد أبنائها وفاعلية مجتمعها.

الهوامش:

¹ سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، تحرير: محمد غربي، وآخرون، ابن نديم للنشر و التوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2014، ص.129..

- ² ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، 1414، ص.250، 251.
- ³ نسرین دمدی، الهجرة غير الشرعية والأمن الأوربي، مذكرة ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص.152.
- ⁴ سفیان فوكة، مرجع سابق، ص.131.
- ⁵ أمنية علواني، ظاهرة الهجرة غير شرعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية 2012-1995، مذكرة ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص.21.
- ⁶ أماني صبحي، فيديو.. مدير دراسات الهجرة يطالب بتعديل مصطلح الهجرة غير الشرعية، بوابة الوفد، 2015/09/04، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/3sdcxrr>
- ⁷ مرسي مشري، جهيدة ركاش، الخصائص السوسولوجية للمهاجر غير الشرعي وانعكاساتها على التعارف الحضاري بين ضفتين المتوسط، في الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 147.
- ⁸ سارة بوحادة، تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، م.1، ع.1، 2020، ص.141.
- ⁹ رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، سطيف، 2014، ص.16.
- ¹⁰ صورية عباسة دربال، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي في الهجرة غير الشرعية، في الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص.81، 82.
- ¹¹ سفیان فوكة، مرجع سابق، ص.133، 134.
- ¹² خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الوطن العربي و الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2009، ص.34-41.
- ¹³ خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.28، ع.2، 2012، ص.526.
- ¹⁴ فضيلة عيسات، الأمن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع (2010-1996)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص.35.
- ¹⁵ Human development report, United nations development program, 1994, p.25.
- ¹⁶ خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص. 529.
- ¹⁷ عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص.46.
- ¹⁸ بن عمار نوال، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر، م.1، ع.، 2020، ص.113.
- ¹⁹ زهرة، كواش، إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية، حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، م.30، ع.1، 2016، ص.58.
- ²⁰ فاطمة الزهراء شبيلي، ظاهرة (الحرق) أو الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2019/01/20، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/325sa25y>
- ²¹ سمير قط، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر: بين المناوبة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية، في المنتدى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، الجزائر، ص.7، 8.
- ²² أمحمد برفوق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، 2021/08/06، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/4msvjaaa>
- ²³ عبد النور بن عنتر، في المسؤولية عن قوارب الموت، 2015/04/25، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/3rcyebw9>
- ²⁴ زهرة، كواش، مرجع سابق، ص.56، 57.
- ²⁵ مُحفَرات داعمة: لماذا تزايدت الهجرة غير النظامية من الإقليم إلى أوروبا في عام 2020؟، 2020/09/24، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/4k6bx6zs>
- ²⁶ مصطفى يوسف أبو زيد، مشكلات الشباب... فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2017، ص.107-112.
- ²⁷ أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر، الساعة الإخبارية، قناة النهار، 9 جانفي 2016.

- 28 محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال ، في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير: أحمد عبد العزيز الأصفر، وآخرون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص.175.
- 29 نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية كندا وفرنسا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص.24.
- 30 محمد غربي، بن يمينة شايب الذراع، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- الجزائر نموذجًا-، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص.305.
- 31 منصف السليمي، الهجرة غير الشرعية: حين تبدأ احلام الهجرة من الانترنت وتنتهي في اعماق البحر، 2010/05/08، 2021/10/02، في <https://tinyurl.com/3awx8z35>
- 32 سعيدة عقبة، الهاتف الذكي وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية-دراسة ميدانية عل عينة من الشباب الجزائري-، في المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، يومي 17 و18 أكتوبر 2019 ألمانيا- برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص.201.
- 33 رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص.67،68.
- 34 سهيلة نبوش، الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر، في المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 17 و18 أكتوبر 2019، ألمانيا، ص.16.
- 35 محفزمات داعمة: لماذا تزايدت الهجرة غير النظامية من الإقليم إلى أوروبا في عام 2020؟، 2020/09/24، 2021/10/02، في: <https://tinyurl.com/4k6bx6zs>
- 36 رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص.105-119.
- 37 إلياس توازي، الأمن والهجرة : دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص.42،43.
- 38 رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص.105-107.
- 39 محمد أمين أوكيل، ، و محمد الأخضر كرام، حول نجاعة المقاربة القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية الوافدة إلى الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، م.11، ع.1، 2020، ص.40.
- 40 يوسف قدور، إبراهيم حادي، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي، في الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2019، ص.63.
- 41 أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص.115،116.
- 42 سارة بوحادة، مرجع سابق، ص.145.
- 43 محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.36.
- 44 صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، م.15، ع.2، ص.49.
- 45 محمد مجدان، الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها .حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، م.29، ع.2، 2016، ص.67.
- 46 محمد أمين أوكيل، ، و محمد الأخضر كرام، مرجع سابق، ص.37،38.
- 47 سارة بوحادة، مرجع سابق، ص.147.
- 48 محمد أمين أوكيل، ، و محمد الأخضر كرام، مرجع سابق، ص.40.
- 49 محمد مجدان، مرجع سابق، ص.65،66.
- 50 صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.48.
- 51 محمد أمين أوكيل، ، و محمد الأخضر كرام، مرجع سابق، ص.39.
- 52 رضا شوادرة، التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، م.5، ع.2، 2018، ص.53-56.
- 53 يوسف قدور، إبراهيم حادي، مرجع سابق، ص.62.

- ⁵⁴ عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.162.
- ⁵⁵ رشيد ساعد، اقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص.148،149.
- ⁵⁶ رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص.243.
- ⁵⁷ منصوري، رؤوف، مرجع سابق، ص ص.181-187.
- ⁵⁸ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.43.
- ⁵⁹ همام سرحان، العقول العربية المهاجرة : مكاسب قليلة و خسائر فادحة، مُستجدّات ورؤى سويسرية بعشر لغات، 2009/10/15، <https://tinyurl.com/2k92xkmr>، في: 2021/10/02
- ⁶⁰ عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، مصر، 2012، ص.275.
- ⁶¹ رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص ص.243-248..